



**كلمة المكتب التنفيذي
في اجتماع المجلس الوطني
للكونفدرالية الديمقراطية للشغل
المنعقد يوم السبت 17 أبريل 2010**

التحية :

نجتمع اليوم ونحن على بعد أيام من فاتح ماي 2010 وبعد أسابيع من اجتماع المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يوم 24 يناير 2010، الذي تداولتم فيه من خلال التقرير التركيبي الذي قدمه المكتب التنفيذي وضع وحالة الأمة، وما تشكوه من اختلالات وأعطاب ذات الطابع البنيوي والتي مست كافة المجالات التي تهتم حياتنا الوطنية خاصة المجال السياسي والمسار الجديد الذي دخلته الدولة من خلال اختياراتها والذي سيقود إلى المآزق التاريخي . ومسؤولياتها بخصوص التأخر الشامل الذي تعيشه البلاد، فما نعيشه اليوم هو نتيجة طبيعية لتطورات غير طبيعية حصلت في المغرب، من خلال التوجهات السياسية الكبرى الممتدة من الاستقلال المنقوص إلى اليوم. والمستجد في الوضع الراهن هو عوض أن تكف دولة العهد الجديد عن كل الممارسات التي أدت إلى

الانحباس التاريخي، بإحداث القطاعات التاريخية اللازمة، المؤدية إلى التنمية الشاملة والبناء الديمقراطي وفق الخطابات الرسمية ومضامينها، نجدها متعادلة في تكريس ثقافة عدم الإشراف وتهميش المجتمع وتنظيماته، وشيوع الفساد الشامل الذي تحول إلى عنصر هيكل في بنية النظام السياسي، فقد كشف التقرير الأمريكي عن تهريب 34 ألف مليار سنتيم إلى الخارج، والمجلس الأعلى للحسابات أقر نوعية وطبيعة الاختلالات المالية في التدبير والتسيير، وتبذير وتبديد الأموال العمومية . وإذا أضفنا إلى كل ذلك التصرف اللامشروع للوبيات المالية في خيرات المغرب وثرواته، أدركنا أننا اليوم في المغرب أمام ممارسات لأمسؤولة، تفتقد إلى الحس الوطني. وتفتقد إلى الوعي التاريخي لمتطلبات الوطن في سياق العولمة الرهيبة ، وتهدد الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

إن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، إذ تطالب بضرورة محاسبة كل المتلاعبين بالمال العام. ومتابعتهم قضائياً، وتطالب باسترداد الأموال المهربة، فإنها تحمل الدولة مسؤولية ما يحدث بالمغرب، وتعتبر أن الاستمرار على هذا النهج سيغرق البلاد في دوامة خطيرة من الصعب التنبؤ بنتائجها.

نجتمع اليوم **أخواتي، إخواني** لا من أجل أن نكرر ما طرحناه جميعا وتداولنا بخصوصه في المجلسين الوطنيين الأخيرين لمنظمتنا، إذ وقفنا على طبيعة الأزمة المركبة وعلاقة الدولة بالمجتمع، التي تعد غير طبيعية، والأفق المسدود بسبب غياب التصور الاستراتيجي للدولة لمواجهة تحديات العصر ومخاطره.

إن تحليل الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وقراءتها النقدية الموضوع للوضع أدى أن انغلاق النظام السياسي على ذاته وتحكمه في كل السلط والانفراد بصياغة القرارات كل ذلك وغيره من الاختلالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية تفرض اليوم موضوعيا:

إصلاحات دستورية عميقة لإقامة دولة المؤسسات والحق والقانون في إطار ملكية برلمانية. انه المدخل المركزي للبناء الديمقراطي الحقيقي، وهو ما يتطلب من جميع الكونفدراليات والكونفدراليين، الارتقاء بوعينا الجماعي حتى لا يظل هذا الشعار مكتوب على الورق.

إن التغيير يتطلب تقوية الذات النقابية والحزبية لخوض النضال من أجل ذلك.

نجتمع إذن بغاية بلورة القرار النضالي الكونفدرالي المسؤول للرد على الاستهتار الحكومي بمطالب الشغيلة المغربية وتعاملها اللامسؤول مع الحركة النقابية المغربية، التي يريدون

تحويلها إلى أداة تؤشر على قرارات لا ديمقراطية. وإلى
إطارات تؤثت لمشهد سياسي صوري وديمقراطية شكلية
موجهة الى الخارج.

وبالمناسبة نؤكد للجميع أن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل
ستظل الإطار النقابي الوطني الديمقراطي المستقل، والمسؤول
والمناضل دفاعا عن كرامة الطبقة العاملة أولا وأخيرا،
متمسكة بالمبادئ والقيم التي تأسست من أجلها، مناهضة لكل
أنواع الاستغلال، ورافضة لكل أنواع الهيمنة السياسية
والاقتصادية. لن تستسلم أبدا، الكونفدرالية الديمقراطية للشغل
ستظل الضمير العمالي والمجتمعي الحي واليقظ المعانق
لانشغالات العمال والمرتبطة بقضايا المجتمع.

أخواتي، إخواني، لقد كان بودنا في هذا الاجتماع أن
ننطلق مباشرة من السؤال المركزي : ما العمل ؟ أمام هذا
الوضع الذي وقفنا عليه بالتحليل والنقد في الاجتماع السابق،
لكن لأبد من الوقوف قبل ذلك بعجالة على ثلاث قضايا
أساسية :

الأولى : وتتمثل في القضية القومية.

تعرف القضية الفلسطينية تطورات خطيرة بفعل الغطرسة
الصهيونية وتمادي الكيان الصهيوني في التضيق على
الفلسطينيين في الضفة والقطاع، وتجد في الانقسام الداخلي،

وفي صمت الأنظمة العربية وتواطؤ بعضها وهرولة البعض الآخر نحو التطبيع مع العدو. مبررا ومشجعا على المضي في ممارساتها العدوانية العنصرية، وقد بدأت بعض الطفيليات تطفو في مجتمعنا ساعية إلى خلق الأمر الواقع بالتطبيع الشعبي في انتظار التطبيع الرسمي. إننا مطالبون شعبا وحكومة ودولة بتحمل مسؤولياتنا في دعم إخواننا الفلسطينيين وتخفيف معاناتهم. لأن الإيديولوجية التي يتبناها إيديولوجية عنصرية معادية للقيم الإنسانية. كما أننا مطالبون أيضا بإيقاظ الوعي لدى جماهير شعبنا للتصدي لكل محاولات التطبيع وفضح دعائها وممارسيها.

الثانية : وتتمثل في القضية الوطنية.

لقد تأكد اليوم باللموس أن الأهداف الخفية لديبلوماسية الجزائر من معاكسة المغرب والوقوف ضد استكمال وحدته الترابية تكمن في رغبة الجزائر في عرقلة وحدة المغرب العربي والإبقاء على الوضع التبعية لدوله في مجالات التنمية البشرية والتطور الاقتصادي والاجتماعي مما يجعلنا نطرح أسئلة محيرة حول الأطراف المستفيدة من استمرار واقع التشرذم المغربي، بل والسعي إلى توسيع رقعته لمحاولة خلق كيانات هشة غير قابلة للحياة وفق ما توصل إليه خبراء وأطراف دولية وجهوية.

غير أن ممارسات أعداء وحدتنا الترابية تجد في تقاعس دبلوماسيتنا واتخاذ القرارات وتصريفها في غيبة الشعب المغربي وقواه الحية المناضلة من أحزاب ونقابات وتنظيمات ذات الاهتمام والاستمرار في التكرار لأبسط مطالب الجماهير في الحرية والشغل والكرامة، مسوغا للتسويق الإعلامي حول غياب الحريات وحقوق الإنسان متسترة على الأهداف الحقيقية الكامنة وراء تلك الشعارات.

الثالثة: وهي المرتبطة بالحوار الاجتماعي المفترى عليه، الحوار الذي تحول إلى أداة للإلهاء وريح الوقت، وجعله أداة للتضليل أمام الزيادات المهولة في أسعار المواد الأساسية والإجهاز على القدرة الشرائية للطبقة العاملة وعموم المواطنين، وتجميد الأجور والتعويضات، واتساع دائرة الفقر والبطالة.

ودون العودة إلى تقييم اللقاءات الفارطة مع الحكومة سنة 2008 و 2009، فقد سبق أن وقفنا على ذلك، فقط نقف اليوم على اللقاء الأخير الذي تم يوم الخميس 8 أبريل 2010 مع وزير تحديث القطاعات العمومية ووزير التشغيل والوزير المكلف بالشؤون الاقتصادية لدى الوزير الأول، وهو الاجتماع الذي لم تقترح فيه الحكومة جدول الأعمال ولم تطرح فيه تصور لها لدورة أبريل للحوار الاجتماعي، مما يعني أن الحكومة لا تزال متمادية في نفس الأسلوب الذي

رفضناه وواجهناه بالعديد من القرارات النضالية، آخرها عدم المشاركة في تجديد ثلث أعضاء مجلس المستشارين، غير أن المكتب التنفيذي أكد في العرض الذي قدمه الأخ عبد القادر الزاير نائب الكاتب العام على اقتراحاتنا والمتمثلة في التمسك بالملف المطبوع في شموليته مؤكدين على :

- اعتماد التفاوض الجماعي الثلاثي .

- الزيادة في الأجور لكل القطاعات.

- مراجعة النظام الضريبي.

- التقاعد

- الترقية الاستثنائية ومراجعة منظومة الترقى.

- الحريات النقابية.

- السلم المتحرك للأجور والأسعار والتأكيد على ضرورة

إعطاء أجوبة ملموسة وجادة بخصوص تحسين الدخل

للأجراء، وخلص الاجتماع إلى أن المكتب التنفيذي سيبعث

بمراسلة بخصوص الأولويات، وهي المراسلة التي تم بعثها

إلى السادة الوزراء : الوزير الأول ووزير التشغيل ووزير

تحديث القطاعات العمومية يوم الأربعاء 14 أبريل 2010.

أخواتي، إخواني،

افترقنا يوم 24 يناير 2010 على مواعد وخلصات

وتوجهات ملزمة إلينا جميعا، ويتعلق الأمر ب :

- إعادة الهيكلة، وتصحيح الاختلالات التنظيمية وتطوير هياكلنا التنظيمية، وهو ما تم الشروع فيه، وإنجازه بأشكال متفاوتة، وهو ما يتطلب بذل المزيد من الجهود في هذا الورش التنظيمي الذي اعتبرناه جميعا مركزيا في حياتنا التنظيمية والنقابية.

- التعبئة الوطنية لخوض النضال لمواجهة التعامل الحكومي، اللامسؤول.

والسؤال اليوم هو :

ما هي الصيغ العملية لمواجهة هذا الوضع ؟

وقبل فتح نقاش في الموضوع، وإعطاء أجوبة على السؤال المركزي لابد من أن نقف عند تظاهرة فاتح ماي 2010، التي نريدها محطة نضالية تربط بين الاحتجاج على ما تقترفه الصهيونية في حق الشعب الفلسطيني من جرائم، وأن تكون القضية الفلسطينية حاضرة بقوة في هذه التظاهرة، تضامنا مع المقاومة الفلسطينية، وبين التأكيد على التعبئة الوطنية للتصدي لكل خصوم وأعداء وحدتنا الترابية، وتحسينها باعتبارها محددًا وجوديا وحضاريا للأمة، وأيضا الاحتجاج وبقوة على التعامل اللامسؤول والعبثي للحكومة مع المطالب المادية والاجتماعية للطبقة العاملة واستهتارها بالحركة النقابية المغربية.

أخواتي ، إخواني ، لابد من التأكيد على الحقيقة التالية:
وهي المستقبل سيكون أصعب ، لأنه يرتب اليوم ، بل بدأ
ترتيبه في 7 سبتمبر 2007، بالصورة السيئة والمتبذلة
التي تعرفونها، وبمنهجية تقوم على إلغاء الآخر وعدم
الاعتراف بالتنظيمات المجتمعية، لذلك فإن إعادة الهيكلة
بروح عالية من الوعي والمسؤولية وتمثل اللحظة
وخطورتها نقد مهمة المهمات لخوض النضال في مواجهة
خصوم الديمقراطية بالمغرب وبغاية إعطاء الأمل لأنكم
أنتم الأمل.

أخواتي، إخواني،

انطلاقاً من تداولنا المسؤول يوم 24 يناير 2010 وتحليلنا
الموضوعي للوضع، وانطلاقاً من التزاماتنا لروح هذا
الاجتماع نقترح عليكم، تنظيم مسيرات محلية للاحتجاج
على هذا الوضع، وسيعلن في فاتح ماي 2010 تاريخ
تنظيم هذه المسيرات.